الباب الأول

الأمن المائى وعلاقته بالأمن القومى

obeikandl.com

obeikandl.com

مفهوم الأمن المائى :

كثيرة هى التعريفات التي تناولت قضية الأمن المائي، إلا أن أكثرها شيوعاً هو ما حدد احتياجات الفرد المائية على مدار العام، وهو ما عرف بحد الأمان المائي ، وهو متوسط نصيب الفرد في بلد ما سنوياً من الموارد المائية المتجددة العذبة لمواجهة الحاجة إلى الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي ومن منظور عالمي اعتبر معدل الـ١٠٠٠م٣من المياه المتجددة للفرد في المتوسط هو الحد الذي دونه يتعرض البلد لمشكلة ندرة مياه تعرقل التنمية وتؤثر سلباً على صحة المواطنين، أما من منظور إقليمي فهناك شبه اتفاق على أن معدل ٥٠٠م٣ للفرد سنوياً يعتبر حداً مناسباً للمناطق الجافة وشبه الجافة أو القاحلة، ومنها منطقة الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية بشكل خاص.

وباستخدام هذا المعيار للحكم على مستوى كفاية الموارد المائية قامت الأمم المتحدة بتقدير عدد البشر الذين يعانون من أزمة نقص المياه في العالم، فذكرت التقارير المتخصصة أن عددهم سوف يزداد من ١٣٢ مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٩٠٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ يتركز معظمهم في أفريقيا وأجزاء من غرب آسيا.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول أنه يُقصد بالأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتوافرة، واستخدامها في الشرب والري والصناعة،والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها

ورفع طاقات استثمارها، لتأمين التوازن بين الموارد المائية المقامة والطلب المتزايد عليها.

ومن ثم فالأمن المائي لا يقل أهمية عما سواه، بل يمكن القول أن الأمن المائي يفوق كل ما سواه؛ نظراً لإمكان تحقيق المزيد من الغذاء بسبل زراعية وصناعية مختلفة، بينما تبقى إمكانية زيادة المصادر المائية العذبة محدودة، كما أنه لا يوجد بديل عن الماء، في الوقت الذي توجد فيه للطاقة على سبيل المثال عدة بدائل.

ولموضوع المياه أهمية خاصة في الوطن العربي نظراً لندرة المتاح منها كمياه للشرب وطبقاً للمؤشر الذي يقضي بأن أي بلد يقل فيه متوسط نصيب الفرد فيه من المياه سنوياً عن ١٠٠٠- ٢٠٠٠ متر مكعب يعتبر بلداً يعاني من ندرة مائية، وبناءاً على ذلك فان ١٣ بلداً عربياً تقع ضمن فئة البلدان ذات الندرة المائية وهذه الندرة في المياه تتفاقم باستمرار بسبب زيادة معدلات نمو السكان العالية ويوضح تقرير البنك الدولي لسنة ١٩٩٣ أن متوسط نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة القابلة للتجدد في الوطن العربي مع استبعاد مخزون المياه الكامنة في باطن الأرض سيصل إلى ٦٦٧ متراً مكعباً ٢٠٢٥ بعدما كان ٣٤٣٠ سنة ١٩٦٠، أي بانخفاض بنسبة ٨٠% أما معدل موارد المياه المتجددة سنوياً في المنطقة العربية فيبلغ حوالي ٣٥٠ مليار متر مكعب، وتغطي نسبة ٣٥% منها عن طريق تدفقات

الأنهار القادمة من خارج المنطقة، إذ يأتي عن طريق نهر النيل ٥٦ مليار متر مكعب، وعن طريق نهر الفرات٢٥ مليار متر مكعب، وعن طريق نهر دجلة وفروعه ٣٨ مليار متر مكعب ٠

وقد غدا موضوع المياه مرشحاً لإشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لتحليل دوائر سياسية عالمية،خاصة أن أغلب الأقطار العربية لا تملك سيطرة كاملة على منابع مياهها فأثيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا وربما زائير أيضاً تتحكم فى حوالي٦٠ % من منابع الموارد المائية للوطن العربي ويدور الحديث الآن حول ارتباط السلام في الشرق الأوسط بالمياه بعد اغتصاب إسرائيل لمعظم نصيب دول الطوق العربي من المياه كما أن بعض الدول أخذت تتبنى اقتراحاً خطيراً للغاية يتمثل في محاولات إقناع المجتمع الدولي بتطبيق اقتراح تسعير المياه، وبالتالي بيع المياه الدولية ويقع على رأس هذه الدول تركيا وإسرائيل والأخطر من ذلك تبني بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة الفاو لتلك الاقتراحات،متناسين حقيقة الارتباط الوثيق بين الأمن المائي والأمن الغذائي من جهة، والأمن القومي العربي من جهة أخرى.

أنواع الأمن

يتسم الأمن بالتنوع والتعدد طبقا لطبيعته وحدوده ويمكن تقسيمه إلى:

١- الأمن الفردي:ويقصد به تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد، باعتباره إنساناً، وذلك بسلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو شرفه أو حريته أو ماله، وبعبارة جامعة فإن الأمن الفردي يعني العصمة والحماية من خلال منع أي عدوان أو ظلم يهدده فالأصل أن يتمتع كل إنسان بهذه العصمة ولا تنقص حقوقه إلا في حدود أمن الشرع والقانون، وقد كفل الإسلام للناس كل هذه الصور من العصمة، وكل هذا القدر من الحماية، فجاء في قول الرسول ص: إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وقوله كل المسلم على المسلم حرام دمه، وماله، وعرضه وإذا كان هذا في شأن المسلم فإن لغير المسلم إذا كان سالما مثل ذلك من الحماية والعصمة.

٢- الأمن الجماعي: ويقصد به أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق العصمة والحماية لحقوقها العامة ومصالحها الجماعية، المتمثلة في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية، ففي صيانة نظمها وحماية مؤسساتها والحافظ على مقدراتها ومكتسباتها وقد مقت الإسلام كل دعوة إلى الفرقة أو إلى الفتنة، واعتبرها دعوة شيطانية والحقيقة أن الأمن الفردي والأمن الجماعي متداخلان، فأمن الفرد هو أمن الجماعة والعكس صحيح، وما يفسد على الفرد أمنه يمكن أن يفسد أمن الجماعة، والعكس صحيح كذلك.

٣- الأمن الانساني: ويركز مفهوم الأمن الانساني على الانسان الفرد وليس على الدولة ، ويرى هذا المفهوم أن أية سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة ؛ إذْ قد تكون الدولة آمنة في حين يفتقر بعض مواطنيها إلى الأمن لظروف عِدة بسبب الاختلال في توزيع الثروة أو بروز الفكر الثنائى في المجتمعات ذات الاعراق المتعددة أو لظروف طبيعية ومناخية تشكل لهم تحدياً دائما كالزلازل والبراكين والفيضانات أوالصراعات والنزعات الانفصالية وهنا يتطلب توفير الأمن تدخل جهات اقليمية أو دولية وتنشط منظمات انسانية لتوفير الرعاية والإغاثة عندما لاتستطيع الدولة توفير مثل هذه المتطلبات .

٤- الأمن القومي: أما مصطلح الأمن القومي وهو شائع في العلوم الانسانية فيعبر عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة ؛ حيث برزت العديد من الآراء والنظريات حول مفهوم الأمن القومي ، والاسس التي يعتمد عليها وظهرت مجموعة من المفردات كالأمن الاستراتيجي القائم على نظريات الردع والتوازن والاخطار المحتملة والتحرك الاستباقي واحتواء الازمات واصبح تعريف الأمن وفقاً لهذا المفهوم يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية في حين رأى بعض الباحثين أن الأمن يعني حفظ حق الأمة في الحياة.

٥-الأمن الداخلي : ويعنى بتحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في

شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية لكل المصلحة العامة والخاصة فيها، وبذلك يمتد مفهوم الأمن الداخلي ليشمل كل عناصر ومكونات الأمن الفردي والجماعي، فهو أمن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها ومصالحها التي يقوم عليها وجودها أو تحقق بها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسيادية في اتخاذ القرارات ولا ريب في أن تحقيق الاستقرار للمجتمع وبث الطمأنينة في نفوس أبنائه والحفاظ على النظام العام وسيادة القانون وتأمين الجبهة الداخلية للوطن ضد أي أخطار اجتماعية أو صحية أو تخريبية ، ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى توافر الأمن الداخلي واستتبابه، هذا الذي يعتبر الركيزة الأساسية للأمن الوطني بكل أبعاده ، والضمان الرئيسي لتحقيق التقدم والازدهار وبلوغ الأهداف والغايات القومية.

٦-الأمن الخارجي : ويعني تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شئونها الخارجية، أي في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، ويقتضي سلامة وصيانة مصالح الدولة، ومن تلك المصالح مصلحتها في الاستقلال وفي الوحدة وفي سلامة الأرض وفي سلامة قدراتها الدفاعية والاقتصادية وفي حماية مقومات وجودها وأسباب قوتها.

٧-الأمن الموضوعي: هو أمن المصالح الشاملة وأمن حقوق خاصة أو عامة، أمن يمتد إلى كل جوانب الحياة المادية والمعنوية.

٨-الأمن النوعي: وهو نوع معين كالأمن الصناعي والأمن الغذائي والأمن الفكري والثقافي والأمن في واقع الأمر، أمن نسبي، فالفرد لا يستطيع تحقيق أمن مطلق لوجود غيره من الأفراد والجماعات والنظم ممن لهم حقوق في تحقيق أمنهم، الذي قد يتعارض مع أمنه، والجماعة كذلك في وجودها وعلاقاتها بالأفراد والجماعات الأخرى والدولة.

الأمن المائى العربى وارتباطه بالأمن القومى العربى

يعتبر موضوع المياه مصيرياً بالنسبة للوطن العربي ويزداد خطورة كل عام مع شح مصادر المياه والازدياد الهائل في عدد السكان، وبهذا أصبحت مسألة تأمين المياه ترقى إلى مستوى المسائل الحيوية والموضوعات الإستراتيجية المتعلقة بمستقبل الوطن العربي لدرجة أن مسألة الأمن المائي العربي أضحت ضمن أولويات الأمن القومي العربي الشامل من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية،ففي عام٢٠٠٠ وصل عدد سكان الوطن العربي إلى نحو ٣٠٠ مليون نسمة، وقد وقعت ١٥ دولة عربية تحت خط الفقر المائي، ذلك أن نصيب الفرد العربي من المياه لا يتجاوز ١٧٤٤ م٣ سنوياً، في حين أن حجم الموارد المائية العربية يبلغ ٣٦٠ مليار م٣ في السنة وما يجري استثماره منها هو نحو

١٨٠ مليون م٣ سنوياً مما يعني أن صعوبة المسألة لا تأتّى فقط من شح الموارد المائية فقط بل أيضاً من الهدر الذي يصل ٥٠% من هذه الموارد .

الأمن المائي والأمن الغذائي

الأمن الغذائي والأمن المائي من أولويات الأمن القومي للبلاد باختلاف مكانتها أو مواقعها، ولكن لا يمكن الفصل بينهما حيث أنهما حتى الآن يعتبران وجهين لعملة واحدة وعند الحديث عن الأمن الغذائي أو الأمن المائي فإننا نتحدث عن منظومة بيئية كاملة تحتاج الى دراسة وتحليل لتحديد أفضل الأساليب لإدارة ما هو متاح بأفضل السبل.

والأمن المائي مفهوم جوهري أساسه توفير المياة للمواطنين بمفهوم الكفاءة والضمان بما يكفي لهم ولمستلزمات الانتاج عبر الزمان والمكان، وقضية الأمن المائي من عناصر الحياة على سطح الأرض ويزداد الطلب على المياه على المستوى العالمي ويقابله ندرة حقيقية في كثير من البلدان، وهذا راجع لطبيعة المناخ والتضاريس وموقع الدول من خطوط العرض والطول ولا ننسى أثر تغير المناخ الناتج عن التلوث المحموم للنظم البيئية، وتعاني كثير من بلاد الوطن العربي من ندرة حقيقية في المياه سواء من جانب الكم أو النوع ولا يملك الوطن العربي

سوى ١ في المئة من المياه فى العالم رغم أنه يبلغ عدد سكانه ٥ في المئة من سكان العالم، وتقدر مساحته ١٠بـ في المئة من مساحة العالم.

وتعتبر بعض الدول العربية هي الأشد فقراً للمياه مثل السعودية والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والأردن وليبيا واليمن، لذا نؤكد أن الوقت أصبح أمامنا قصيراً وقدرتنا على جني ثمار الابداع تعتمد على مهارتنا في أداء سريع وحكيم، ونحتاج إلى تحديد المشاكل المائية بالوطن العربي، حيث أن أزمة المياه فى الوطن العربي متعددة الجوانب فمنها ما هو فني مثل بلاد المغرب العربي، التي لا تستخدم سوى أقل من ٥٠ في المئة من مياهها نظراً إلى أن أغلبها من الأمطار ومياه جوفية، لذا فبلاد المغرب العربي بحاجة إلى دعم فني ومادي للاستفادة من المياه التي تملكها.

أما في بلاد مجرى نهر النيل وتشمل مصر والسودان، فالسودان تملك جميع عناصر الإنتاج من مياه متوافرة وأراضي صالحة للزراعة تتعدى مساحتها ما يكفي لتوفير الغذاء للوطن العربي من جميع الاحتياجات الغذائية سواء حبوب الطاقة أو محاصيل الزيوت.

أما مصر فلديها المياه لكن لا تكفي لاحتياجات المستقبل ومازال الوعي المائي على مستوى التطبيق غائباً تماماً لأن الزراعة تستنفد ما يقرب من ٨٥ في المئة من المياه وذلك راجع لعدم اتباع الأساليب الحديثة في

ري الأراضي إلا القليل وطرق الزراعة منذ آلاف السنين كما هي وكل ما تطور هو أساليب نقل المياه.

أما بالنسبة إلى الوضع في دول الخليج العربي فإنها تقع في المنطقة الجافة، حيث يصل معدل المطر أقل من ١٠٠ مللي في حين أن التبخر قد يصل إلى ألف ملليلتر وهذا الفارق يوضح مدى ما تعانيه دول مجلس التعاون من ندرة المياه مما يشكل سبباً رئيسياً للتصحر الذي يزداد بصفة مستمرة.

وتعتمد الزراعة في دول الخليج على المياة الجوفية التي تدهورت بصورة كبيرة حيث كمياتها قليلة لحد الندرة وزادت ملوحتها وأصيبت بالتلوث نتيجة الاستخدام غير المقنن للأسمدة والمبيدات وأساليب الري التي أدت إلى تلوث المياه الجوفية وهذا دفع الباحثين لعرض القضايا المائية ووضع تصورات للحلول.

ولابد للنظر للأمن المائي من خلال منظومة واحدة لوضع خطة لتأمين المياه من خلال أساليب تزيد من كفاءة استخدام المياه لأن من الخطورة الاعتماد على نقل المياه من دولة أخرى كمصدر رئيسي لخطورتة على الأمن القومي للبلاد، لذا نحن في الوطن العربي نعاني من أزمة حقيقية في السياسة المائية وكل ما نخشاه هو تسييس المياه ويعد المجال الحيوي للدولة هو المناطق أوالدول المرتبطة بالدولة وتحقق أمنها من

ناحية ازدهارها اقتصادياً أو تمثل لها عمقاً استراتيجياً أو أهمية سياسية، وليس من الضروري أن يتم استخدام القوة العسكرية للدولة.

أسس الأمن المائي

ويرتكز مفهوم الأمن المائي على عدد من الأسس هي:

١- اعتبار المياه سلعة اقتصادية أي أنها ليست سلعة مجانية وبالتالي هدر المياه أو عدم ترشيد استخدامها سيؤدي الى إلحاق أضرار بالبيئة.

٢- المياه هي إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية، إذ من دون المياه لا يمكن القيام بعمليات تنمية في قطاعات الاقتصاد المختلفة .

٣- في منطقة مثل الشرق الأوسط حيث الندرة في المياه هي الأساس والتناقض بين ندرة الموارد المائية وتزايد الطلب على المياه تصبح المياه ثروة استراتيجية لها أهمية جيوبولوتيكية يستطيع من يملكها أن يؤثر فى الوسط المحيط وأن يوسع دائرة نفوذه.

٤- إن التنافس على مصادر المياه بين دول المنطقة يجعل من هذه السلعة الحيوية ذريعة حرب في بعض الأحيان وقد تتخذها بعض البلدان مسوغاً لشن حروب ضد جيرانها للاستيلاء على مياههم أو للحصول على حصة كافية من الموارد المائية المتاحة في المنطقة.

٥- إن الهدف الأساسي للأمن المائي هو تحقيق الكفاية والاستدامة والعدالة والإدارة المستقلة للموارد المائية وللإدارة المستقلة هذه عدة

واجبات وخيارات وننوه هنا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في دورته رقم ٤١ المنعقدة في عمان ١٩٨٦م، قد تبنى لأول مرة مفهوم الأمن المائي العربي باعتباره رديفاً استراتيجياً للأمن الغذائي العربي، وأحد مكونات الأمن القومي العربي الشامل.

obeikandl.com